بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل إلى عقيدة الشيعة الإمامية

في ولادة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وغيبته

الشيخ محمّد مهدي الآصفي

■ **المدخل إلى عقيدة الشيعة الإمامية في ولادة الإمام المهدي عجل الله فرجه وغيبته**

تأليف : الشيخ محمّد مهدي الآصفي

الموضوع : كلام، حديث

الناشر: المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام

الطبعة: الأُولى

تاريخ النشر: ١٤٣٣هجري

المطبعة: مجاب

عدد النسخ: ٣٠٠٠

ردمك: ٩-٧٣٨-٥٢٩-٩٦٤-٩٧٨

info@ahl-ul-bayt. org

www. ahl-ul-bayt. org

حقوق النشر محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت عليهم السلام الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبّر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية.

وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربّي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأُمة الإسلامية كبار العلماء المحتذين لخُطى أهل البيت عليهم السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ منطلقاً من مسؤولياته الّتي أخذها على عاتقه ـ للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها الّتي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت عليهم السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة الّتي حرصت في الردّ على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب الّتي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها ؛ لأنّها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام أن يقدم لطلاّب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات الّتي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، أومن الذين أنعم الله عليهم

بالإلتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحقّ، لتنفتح على الحقائق الّتي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونتقدَم بالشكر الجزيل لسماحة الشيخ محمّد مهدي الآصفي لتأليفه هذا الكتاب ولكل الإخوة الذين ساهموا في إخراجه.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام
المعاونية الثقافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾

الأنبياء: ١٠٥

بين يدينا ثلاث قضايا، يتلو بعضها بعضاً.

القضية الأُولى:

الانقلاب الكوني الشامل الذي يشير إليه القرآن في أكثر من موقع:

يقول تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا منكُمْ وَعَملُوا الصَّالحَات لَيَسْتَخْلفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذينَ من قَبْلهمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دينَهُمُ الَّذي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْد خَوْفهمْ أَمْنًا**﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿**وَنُريدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذينَ اسْتُضْعفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارثينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُري فرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا منْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ**﴾[2].

ويقول تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ من بَعْد الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عبَاديَ الصَّالحُونَ**﴾[3].

ويتم هذا الانقلاب عندما يتحكم المستكبرون في حياة الناس ويستضعفون عباد الله ويسلبون الناس قيمهم وعقولهم وضمائرهم، وتصل البشرية إلى طريق مسدود، عندئذ تتدخل الإرادة الإلهية، وتنقل القوة والسلطان من أيدي الظالمين المستكبرين إلى أيدي الصالحين المستضعفين.

---

1 ـ النور: ٥٥.

2 ـ القصص: ٥ ـ ٦.

3 ـ الأنبياء: ١٠٥.

وقد تكرر هذا الانقلاب الكوني في التاريخ، ومن ذلك ما حدث في تاريخ بني إسرائيل عندما استكبر فرعون وأفسد في الأرض.

يقول تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[1].

وهذه هي الحتمية الأُولى، وهي انقلاب القوة من المستكبرين الظالمين إلى المستضعفين الصالحين، وهو انقلاب شامل في القيم والمواقع والقوة والسيادة، وهي سنة من سنن الله الحتمية.

القضية الثانية:

إنّ الذي يقود هذا الانقلاب الكوني الشامل، هو المهدي من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد وردت في ذلك روايات صحيحة بلغت حدّ التواتر.

وهذه هي القضية الثانية التي يقرّرها الحديث النبوي، ويتفق عليها المسلمون. وهي ثابتة، كما أن القضية الأُولى ثابتة بحكم القرآن الشريف، وليس في هذا شك ولا ذاك.

وقد بلغت أحاديث المهدي عجل الله فرجه حدّاً يجعل التشكيك فيها غير ممكن، ولسنا نريد أن ندخل هذا البحث ولا البحث السابق عليه.

القضية الثالثة:

إنّ المهدي المنتظر عجل الله فرجه الذي اخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو محمد بن

---

1 ـ القصص: ٤.

الحسن العسكري بن علي الهادي عليه السلام، ولد سنة ٢٥٥ هـ بسامراء، ثم حجبه الله تعالى عن أعين الناس، وهو الذي يرسله الله حين يشاء لإنقاذ الناس من الظلم، وإزالة الشرك من على وجه الأرض، وتقرير التوحيد وعبودية الإنسان لله، وتحكيم شريعة الله وحدوده في حياة الناس. وهو الذي يقود هذا الانقلاب الكوني الشامل الواسع، في انتقال القوة من الطبقة المترفة المستكبرة الفاسدة إلى الطبقة الصالحة المستضعفة: ﴿**وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾[1].

وقد تواترت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بان المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف الذي بشّر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهو الثاني عشر من أهل البيت عليهم السلام.

وحديثنا يتركز حول هذه النقطة بالذات.

ومخاطبنا في هذا البحث هم الذين يؤمنون بحجية حديث أهل البيت عليهم السلام، ويبحثون عن أدلة كافية وواضحة وصريحة في الإثبات العلمي لعقيدة الإمامية في تشخيص المهدي المنتظر من آل محمد عجل الله فرجه الشريف.

فإنّ الاختلاف بين الشيعة الأمامية وسائر الفرق الإسلامية ليس في أصل قضية (المهدوية). فإنّ المسلمين مجمعون ـ إلّا من شذّ منهم ـ على الإيمان بأنّ الله تعالى قد ادّخر المهدي عجل الله فرجه الشريف من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإنقاذ البشرية وللانقلاب الكوني الكبير في حياة الناس... ليس في ذلك شك والروايات النبوية في ذلك صحيحة ومتواترة، وإنّما الخلاف بين

---

1 ـ القصص : ٥.

الشيعة الإمامية وغيرهم من المسلمين في التشخيص والتعيين فقط.

فإنّ الشيعة الإمامية يذهبون قولاً واحداً إلى أنّ الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي المولود سنة ٢٥٥ هـ بسامراء وقد غيّبه الله تعالى لحكمة يعرفها، وهو الذي ادّخره الله تعالى لنجاة البشرية، وبشّر به الأنبياء والكتب الإلهية من قبل، بينما يذهب الآخرون إلى أنّ المهدي الذي بشّر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يولد بعد، أو ولد ولا نعرف عنه شيئاً.

والأدلة التي نستدل بها على إثبات عقيدة الإمامية في تشخيص الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف وتعيينه عديدة، نقتصر في هذا المقال فقط على الروايات العامّة التي لا تخص الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف إلّا أنّها تنطبق بصورة قهرية على عقيدة الإمامية في المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، ولا نعرف توجيهاً ولا تفسيراً لها إذا أسقطنا من حسابنا عقيدة الإمامية في هذا الموضوع، وهذه الروايات صحيحة بالتأكيد وبعضها يبلغ حد التواتر في المصادر الإمامية من ناحية رجال السند في مختلف طبقاته ولا مجال للمناقشة فيها من حيث الإسناد. والإيمان بصحة هذه الأحاديث يؤدي إلى الإثبات العلمي لعقيدة الإمامية في تشخيص وتعيين الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، وذلك بسبب تطابقها **أوّلاً** مع ما هو المعروف عند الإمامية، لانتفاء حالة أُخرى تصلح أن تكون مصداقاً وتفسيراً لهذه الأحاديث **ثانياً**.

ونتيجة هاتين النقطتين (المطابقة والانحصار)، هي التطبيق القهري لهذه الأحاديث على عقيدة الإمامية في تشخيص الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وإليك هذه الأحاديث:

١. حديث الثقلين

وأوّل حديث نعتمده في هذا المجال هو حديث الثقلين، الذي صحّ واستفاضت وتواترت روايته عن رسول الله ﷺ، واجمع على تصحيحه المحدثون من جميع الفرق الإسلامية، وليس بين علماء المسلمين، ممّن يحترم علمه، من يشك في صحة هذا الحديث وصدوره عن رسول الله ﷺ.

ويكفي أن يكون من رواة هذا الحديث مسلم في الصحيح، والترمذي والدارمي في السنن، واحمد بن حنبل في مواضع عديدة وكثيرة من المسند، والنسائي في الخصائص، والحاكم في المستدرك، وأبو داود وابن ماجة في السنن، وغيرهم مما لا يمكن إحصاؤهم في هذا المقال... وطرقه في كتب الإمامية أكثر من أن تحصى في هذه الوجيزة.

ولفظ الحديث، كما في اغلب هذه المصادر:

«أيّها الناس إنّما أنا بشر أوشك أن أُدعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين، وهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فلا تسبقوهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم».

والحديث صريح في:

١ ـ إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترك من بعده خليفتين هما القرآن وأهل بيته لهداية الأمة.

٢ ـ وأنّهما باقيان لن يفترق أحدهما عن الآخر إلى يوم القيامة.

٣ ـ وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتمسك بهما، وقال: إنَّ التمسّك بهما يعصم الأمّة من الظلال. ومعنى التمسك هو الاتّباع والطاعة. وهذا هو معنى (الحجّة)، وليس للحجة والحجية معنى غير الاتّباع والطاعة.

وإذا ضممنا النقطة الأولى (**إنّي تارك فيكم الثقلين**) إلى النقطة الثانية (**وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض**)، استنتجنا أصلا هاماً، وهو وجود حجّة وإمام من أهل البيت عليهم السلام في كل زمان لا يفترق عن كتاب الله قط.

يقول ابن حجر في (الصواعق): (وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسك إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: «**في كل خلف من أُمّتي عدول من أهل بيتي**»[1].

ولا شك في دلالة الحديث على بقاء حجة من أهل البيت إماماً للناس...

وليس لهذا الحديث تفسير أو تطبيق غير ما يعتقده الإمامية من وجود الإمام المهدي عجل الله فرجه وحياته وبقاؤه وعصمته وإمامته على المسلمين.

---

1 ـ الصواعق المحرقة ص ١٤٩، دار الطباعة المحمدية بمصر.

وإذا أسقطنا هذا الأمر عن الاعتبار، لم نجد تطبيقاً وتفسيراً له قط في هذه القرون من حياة المسلمين. فليس في المسلمين اليوم، ولا قبل اليوم، من يدّعي أنه أعلم الناس، وأن على الناس أن يتّبعوه ولا يتقدّموه، وأن يتعلّموا منه ولا يعلّموه، كما في نصّ الحديث الشريف الذي لا يختلف فيه من يُعْبَأ بقوله ورأيه من علماء المسلمين.

وإذا قيل: فما نفع إمام غائب عن الناس للناس؟

نقول: إنّ الله تعالى لم يطلعنا من أسرار غيبه إلّا على القليل، وما أخفى الله علمه عنّا كثير، وما عرّفنا منه قليل. وقد أخبرنا الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم ببقاء حجة من أهل بيته في الناس على وجه الأرض إلى يوم القيامة، فنتعبّد بحديثه، ونحيل علم ما لا نعلم إلى من يعلم... وليس كل ما في شريعة الله ودينه مفهوم ومعروف لنا.

٢ـ حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه

رواه مسلم في الصحيح، ولفظ الحديث: عن رسول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[١].

وروى البخاري في الصحيح عن رسول الله ﷺ: «**من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية**»[٢].

ورواه احمد في المسند عن رسول الله ﷺ ولفظ الحديث: «**من مات وليس عليه طاعة مات ميتة جاهلية**»[٣].

ورواه الطيالسي، في المسند، عن رسول الله ﷺ: «**من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية**»[٤].

ورواه الحاكم في المستدرك ولفظ الحديث: «**من مات وليس عليه إمام جماعة فإنّ موتته موتة جاهلية**»[٥]، وصحّحه الحاكم على شرط الشيخين البخاري ومسلم.

---

1 ـ صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، ٦: ٢٢.

2 ـ صحيح البخاري، كتاب الفتن، الباب الثاني ٨: ٨٧.

3 ـ مسند أحمد ٣: ٤١٦.

4 ـ مسند الطيالسي، طبعة حيدر آباد، ص٢٥٩.

5 ـ الحاكم في المستدرك ١: ٧٧ و١١٧.

ورواه الـذهبي، فـي تلخـيص المـستدرك[١]، وصـحّحه علـى شـرط الشيخين، وليس خفيّاً تشدّد الذهبي في تصحيح أحاديث المستدرك.

ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد[٢] بأسانيد كثيرة وألفاظ عديدة.

وطرق الحديث وألفاظه كثيـرة يبلـغ حـدّ الاستفاضـة. وقـد علمنـا أنّ بعضها صحيح كما شهد به الذهبي.

وروى الحديث ثقات المحدّثين من أصـحابنا الإماميـة وطـرقهم إليـه كثيرة، وطائفة منها صحيحة، وهي في الجملة قريبة من التواتر، وقد عقـد المجلسي رحمه الله، له باباً في بحار الأنوار، روى فيـه أربعـين حـديثاً فـي هـذا المعنى بألفاظ متقاربة تحت عنـوان (**من مات ولم يعرف إمام زمانه مـات ميتة جاهلية**)[٣].

نذكر منها طريقين على سبيل المثال:

الطريق الأوّل:

رواية البرقي في المحاسن بسند معتبر عن أبي عبـد الله الـصادق عليه السلام: «**إن الأرض لا تصلح إلّا بإمام. ومن مات ولم يعـرف إمامـه مـات ميتـة جاهلية**»[٤]. والسند معتبر.

---

1 ـ الذهبي في تلخيص المستدرك ١: ٧٧.

2 ـ الهيثمي في مجمع الزائد ٥: ٢١٨ ـ ٢٢٥.

3 ـ المجلسي، بحار الأنوار ٢٣: ٧٦ ـ ٩٣.

4 ـ رجال السند كلّهم ثقات. والسند يبدأ بالبرقي عن (ابن فضال) وهو ثقـة، عـن (حمـاد بـن عثمـان) وهو ثقة كذلك، عن أبي اليسع عيسى بن السري، وهـو ثقـة مـن أصـحاب الإمـام الـصادق عليه السلام، المحاسن ١: ١٥٤، دار الكتب الإسلامية ، طهران (١٣٣٠ هـ)..

الطريق الثاني:

روى الكشّي: عن ابن أحمد عن صفوان عن أبي اليسع قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدّثني عن دعائم الإسلام، فقال: «**شهادة أن لا إله إلاّ الله**... إلى أن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **من مات ولا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية**»[1].

ورجال السند كلهم ثقات.

ولسنا نحتاج إلى توثيق السند في أمثال هذه الروايات التي تظافرت روايتها عن الفريقين، والروايات واضحة الدلالات صحيحة السند، وهي تدلّ على الحقائق الآتية:

١ ـ إنّ الأرض لا تصلح إلّا بإمام.

٢ ـ ولابدّ، في كل زمان، أن يعرف الإنسان إمام زمانه، ومعرفته من الدين والجهل به ورفضه من الجاهلية.

٣ ـ ولابدّ لكل أحد، في كل زمان، من طاعة الإمام، ولا يجوز لأحد أن يخرج عن طاعة إمام زمانه.

٤ ـ ومن يمت وليس في عنقه بيعة للإمام يمت ميتة جاهلية.

٥ ـ ولابدّ من أن يكون في كل زمان إمام تجب معرفته وطاعته، ولابدّ من أن تتصل حلقات الأئمة في كل زمان، ومن أن لا يخلو منهم زمان.

ولا يصح أن يقال: إنّ هذا المورد من قبيل الحكم بشرط الموضوع،

---

1 ـ بحار الأنوار ٢٣: ٩٠، ورجال الكشّي: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

أو تعليق الحكم على الموضوع كأيّة قضية حقيقية أُخرى.

فإننا نقول: إنّ الأمر كذلك، ولا تدل القضية الحقيقية على إثبات موضوعها، وإنّما تثبت الحكم على فرض تحقق موضوعه، ولكن الروايات الواردة في هذا الباب تدلّ على أمر أكثر من ذلك، وهو ضرورة ارتباط الناس بالإمام ومعرفتهم به وقبولهم له، وأنّه شرط الإسلام، وخلافُه الجاهلية. وهذه القضية تكشف عن وجود الإمام في كل زمان، من دون أن يكون معنى ذلك أنّ القضية الحقيقية تثبت موضوعها، فإنّ القضية الحقيقية دائماً بشرط تحقق الموضوع، ولكننا نقول: إنّ الذي نستظهره من الروايات هو أنّها تكشف عن استمرار الموضوع، وهو وجود الإمام الحجة في كل زمان، وهذا أمر آخر غير الإثبات.

وبتعبير آخر: إنّ الروايات الواردة في هذا الباب تكشف عن أنّ سنّة الله تعالى قد اقتضت وجود إمام عدل في كل زمان، قد فرض الله طاعته، ولم يأذن بالخروج عن طاعته. والحكم الشرعي الوارد في هذه الروايات يستبطن الكشف عن سنّة إلهية. أمّا الحكم فهو وجوب طاعته في كل زمان.

أما السنّة الإلهية التي يستبطنها هذا الحكم فهو وجود إمام في كل زمان، وإلّا فكيف يُطلَبُ من الإنسان أن لا يموت إلّا وهو في طاعة إمام زمانه، وأن يلتزم ببيعته وطاعته، غير ناقض ولا ناكث لها، وغير جاهل به،

فإذا خرج عن الطاعة أو نكث البيعة أو جهل به مات ميتة جاهلية، بهذه الدرجة من التغليظ والتشديد في الجزاء والعقوبة.

ومن نافلة القول أن نقول: إنّ الحكام الظلمة وأئمة الكفر والذين يحاربون الله ورسوله لا يكونون مصداقاً للإمام الذي يفرض الله على الناس معرفته وطاعته في كل زمان وقد قال تعالى: ﴿**وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ**﴾[1]. ﴿**وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ**﴾[2]. ﴿**يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ**﴾[3].

وبعد هذا الإيضاح نقول: إنّ التفسير الوحيد لهذه الروايات هو ما تعرفه الإمامية وتعتقد به من استمرار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، منذ وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليوم، وعدم انقطاع الإمامة بوفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام. وأي فرض آخر لا يستطيع أن يقدّم تفسيراً معقولاً لهذه الروايات، إلاّ أن نقول بوجوب الطاعة لكل برّ وفاجر، كما يقول به بعض الناس، وإثباته على عهدة من يَدَّعيه.

ولسنا نعتقد أنّ الطاعة التي تساوي الإسلام، ويساوي خلافها الجاهلية، هي طاعة هؤلاء الذين أمرنا الله تعالى بعدم الركون إليهم

---

1 ـ هود: ١١٣.

2 ـ الشعراء: ١٥١ ـ ١٥٢.

3 ـ الكهف: ٢٨.

والكفر بهم من الحكام الظلمة الذين حكموا المسلمين خلال التاريخ.

ومن يضع هذه الطائفة من الروايات إلى جانب الطائفة الأُولى من الروايات يجد تطابقاً واضحاً في ما بينهما.

فقد ورد في حديث الثقلين، من **الطائفة الأُولى**: أنهم حجج الله على عباده ويجب التمسك بهم، وهم العدل الآخر للكتاب، وما إن تمسّك الناس بهم لن يظلّوا أبداً.

وورد في **الطائفة الثانية**: أن معرفتهم من دين الله والجهل بهم من الجاهلية والضّلالة، والحديث ممّا تسالم عليه الفريقان، وقد ذكرنا بعض ألفاظه وطرقه من قبل، وممّن أخرجه الشيخان في الصحيحين.

٣. حديث أنّ الأرض لا تخلو من حجة

روى هذا الحديث من أصحابنا الإمامية محدّثون ثقات مثل المحمدين الثلاثة: الكليني والصدوق وأبي جعفر الطوسي (رحمهم الله) بطرق كثيرة تبلغ حدّ التواتر في مختلف طبقات إسناده، وقد عقد له الكليني محمد بن يعقوب في كتاب الحجة من الكافي باباً بهذا العنوان[1].

كما عقد العلامة المجلسي، في بحار الأنوار، باباً بعنوان (الاضطرار إلى الحجة، وأنّ الأرض لا تخلو من حجة) وهو الباب الأول من المجلد السابع من الكتاب ذكر فيه ١١٨ حديثاً بهذا المضمون، وفيما يلي نذكر نماذج من هذه الروايات:

* ذكر الكليني في الكافي، كتاب الحجة، باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة: عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عمير عن الحسين بن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: «**لا**. قلت: يكون إمامان؟ قال: **إلّا وأحدهما صامت**»[2].

---

1 ـ الكليني، الحجة من الكافي ١: ١٧٨.

2 ـ الكافي ١: ١٧٨ كتاب الحجّة، باب أن الأرض لا تخلو، ح١.

والسند تام لا يتطرق إليه الشك.

* وروى الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن منصور بن يونس وسعدان بن مسلم عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «**إنّ الأرض لا تخلو إلّا وفيها إمام**»[1].

والسند تام والرواية معتبرة.

* وروى الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ربيع بن محمد المسلّي عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**ما زالت الأرض إلّا ولله فيها الحجة**»[2].

والسند تام والرواية معتبرة أيضا. ورواة الحديث ثقات[3].

* وروى الكليني عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: قال: «**إن الله لم يدع الأرض بغير عالم**»[4].

---

1 ـ الكافي ١: ١٧٨، ح٢. والرواية معتبرة من حيث السند ورواتها كلّهم ثقات، وأما إبراهيم بن هاشم والد علي بن إبراهيم فقد رجّح العلامة في (الخلاصة) الأخذ بروايته، وأكثر ابنه علي بن إبراهيم من الرواية عنه في التفسير، وقد التزم في مقدمة التفسير بالرواية عن الثقات فقط، وصرّح ابن طاووس عند ذكر رواية من أمالي الصدوق في سندها إبراهيم بن هاشم بأنّ رواة الحديث ثقات بالاتفاق. وهو أول من نشر حديث الكوفيين في قم، وتلقوه عنه بالقبول، رغم إشتهار القميين بالتشدّد في قبول الحديث. ولا يتردد فقهاؤنا في الأخذ برواياته، يقول السيد الخوئي رحمه الله: لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هشام.

2 ـ الكافي ١: ١٧٨، ح٣.

3 ـ أمّا علي بن الحكم، فقد وثّقه فقهاؤنا لوقوعه في أسناد كتاب التفسير لعلي بن إبراهيم القمي.

4 ـ الكافي ١: ١٧٨ ح٥.

والسند تام والرواية معتبرة كذلك.

* وروى الكليني عن الحسين بن محمد عن معلّى بن محمد عن الوشّاء، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: «هل تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: **لا**. قلت إنّا نروي عن أبي عبدالله عليه السلام: **أنّها لا تبقى إلاّ أن يسخط الله عزّوجلّ على العباد؟** قال: **لا تبقى إذاً لساخت**»[1]. والسند تام والرواية معتبرة.

* وروى الشريف الرضي عن أميرالمؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة ماله علاقة بذلك. قال عليه السلام: «**لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً، وإما خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته**»[2].

هذه طائفة واسعة من الروايات تبلغ حد التواتر، وجملة منها تامّة من حيث السند، كما أشرنا إلى بعضها من كتاب الكافي، وهي صريحة بأنّ الأرض لا تخلو من حجة لله ظاهراً أو مغموراً، والحجة في كلمات أهل البيت عليهم السلام مصطلح معروف لمن يألف كلماتهم عليهم السلام، وهذه الأحاديث لا تحتاج إلى تعليق كثير وتأمّل وتوقف، فهي صريحة في ضرورة وجود الإمام في كل زمان، ولا تفسير لهذه الروايات بغير ما تعرفه الشيعة الإمامية وتعتقده من وجود الإمام وحياته وغيبته، وإذا أسقطنا هذا الأمر من الاعتبار فلا نجد تفسيراً لهذه الروايات، البتّة، وهي كثيرة، بالغة حدّ التواتر.

---

1 ـ الكليني، كتاب الحجة من الكافي ١: ١٧٩ باب أن الأرض لا تخلو... ح١١. والسند معتبر تام، وحسين بن محمد الأشعري الثقة شيخ الكليني، ومعلى بن محمد هو البصري روى في تفسير القمّي فهو ثقة، والوشّاء هو الحسن بن علي بن زياد، قال البرقي عنه: لا ينبغي الشك في وثاقته.

2 ـ نهج البلاغة ٤ : ٣٧، تحقيق محمّد عبده، طبع دار الذخائر ط ١ سنة (١٤١٢ هـ).

٤. حديث الأئمة الاثني عشر

روى البخاري في الصحيح كتاب الأحكام عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلّهم من قريش**»[1].

وروى مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب أنّ الناس تبع لقريش، عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً**»، ثم تكلّم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ، فقال: **كلّهم من قريش**»[2].

وروى مسلم في الصحيح كتاب الإمارة باب أن الناس تبع لقريش عن جابر بن سمرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال، فقال: كلّهم من قريش**»[3].

وروى أيضاً مسلم في الصحيح، في الكتاب نفسه والباب نفسه عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي فسمعته يقول: «**إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، ثم تكلّم بكلام خفي**

---

1 ـ صحيح البخاري ٨: ١٢٧ ، كتاب الأحكام باب الاستخلاف.

2 ـ صحيح مسلم ط. دار الفكر ٦: ٣ ح ٦ باب أن الناس تبع لقريش، كتاب الإمارة.

3 ـ المصدر السابق، ح ٨.

عليّ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[1].

وروى الترمذي في السنن كتاب الفتن باب ما جاء في الخلفاء عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يكون من بعدي اثنا عشر أميراً**» ثم عقّب على ذلك بقوله: قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح[2].

وروى أبو داود في السنن عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**، فكبّر النّاس، وضجّوا، ثم قال كلمة خفيت عليّ، قلت لأبي: يا أبه ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[3].

وروى الحاكم في المستدرك في كتاب معرفة الصحابة عن جابر قال: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول: «**لا يزال أمر هذه الأمّة ظاهراً حتى يقوم اثنا عشر خليفة**»[4].

وروى أحمد بن حنبل في المسند هذا الحديث عن جابر من أربع وثلاثين طريقاً[5]. وروى أبو عوانة هذا الحديث في مسنده[6].

وابن كثير في البداية والنهاية (٦: ٢٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٤و٩٧)، والمناوي في كنوز الحقائق (٢٠٨)، والسيوطي في تاريخ

---

1 ـ صحيح مسلم ٦: ٣، ح ٥.

2 ـ سنن الترمذي ٤: ٥٠١ ط. مصطفى البابي الحلبي.

3 ـ سنن أبي داود ٢: ٤٢١ ط. مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١، أول كتاب المهدي.

4 ـ المستدرك على الصحيحين ٣: ٦١٧.

5 ـ مسند أحمد بن حنبل ٥: ٨٦ ـ ١٠٨.

6 ـ مسند أبي عوانة ٤: ٣٩٦ و٣٩٨ و٣٩٩.

الخلفاء (٦١)، والعسقلاني في فتح الباري (١٣: ١٧٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢: ١٥٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤: ٣٥٣)، والعيني في شرح البخاري (٢٤: ٢٨١)، والحافظ الحسكاني في شواهد التنزيل (١: ٤٥٥)، والقسطلاني في إرشاد الساري (١٠: ٣٢٨)، وغيرهم من المحدّثين والحفّاظ.

وأخرج أصحابنا الإمامية الحديث بطرق كثيرة جدّاً، بالغة حد التواتر، وفيها الصحيح الذي لا يمكن التشكيك في سنده.

روى الحر العاملي، صاحب الوسائل رحمه الله، في الجزء الثاني من كتابه القيّم (إثبات الهداة)، تسعمائة وسبعة وعشرين (٩٢٧) نصّاً من النصوص العامة لإثبات إمامة الأئمة الإثني عشر عليهم السلام، في الكثير منها تصريح بعدد الإثني عشر بشكل صريح وبأسماء الأئمة عليهم السلام، وجملة من طرق هذه الروايات صحيحة بلا إشكال، وهي بالغة حد التواتر أيضاً بلا إشكال.

منها ٩٥ رواية أخرجها الكليني في الكافي.

و ٥٣ رواية أخرجها الصدوق في عيون الأخبار.

و ٢٢ رواية أخرجها الصدوق في معاني الأخبار.

و ٩٢ رواية أخرجها الصدوق في إكمال الدين.

و ٢٢ رواية أخرجها الصدوق في الأمالي.

و ١٨ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في الغيبة.

و ١١ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في مصباح المتهجد.

وغير ذلك. ولست أعرف وجهاً علمياً موضوعياً للتشكيك في رواية

يرويها المحدّثون عن ٩٢٧ طريقاً.

ولدينا مجموعة من النقاط في هذا الحديث:

١ ـ لا إشكال في أنّ حديث الإثني عشر خليفة قد صدر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد رواه الفريقان بطرق كثيرة، ويكفي أن البخاري ومسلم من السنّة والكليني والصدوق من الشيعة من رواة هذا الحديث.

٢ ـ والأحاديث ظاهرة في أنّ الأمراء المذكورين في هذه الرواية أمراء الحقّ، ولا يكونون من أئمة الظلم والجور، من أمثال معاوية ويزيد والوليد والمتوكل وأضرابهم من حكّام الظلم والجور.

٣ ـ وأن عدتهم اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل.

يقول تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا**﴾[1].

٤ ـ ولا يخلو منهم زمان.

ولا نعرف لهذه الأحاديث بمجموعها تطبيقاً قط غير الأئمة الإثني عشر المعروفين عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وآخرهم المهدي المنتظر عجل الله فرجه الشريف، وهو الإمام الثاني عشر.

ولو رأينا التمحُّل الذي يتمحله علماء كبار، من أمثال السيوطي، في ترتيب الإثني عشر أميراً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لاطمأن القلب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد غير الأئمة الإثني عشر من أهل بيته الأبرار الطاهرين عليهم السلام. ولقد أحسن محمود أبو ريه في التعليق على التوجيه

---

1 ـ المائدة: ١٢.

الذي وجّه به السيوطي هذه الرواية، فقال عنه: (ورحم الله من قال عن السيوطي إنّه حاطب ليل)[1].

فلا نعرف تطبيقاً قط ينطبق بالتمام والدقة على هذه الروايات في غير عقيدة الشيعة الإمامية، وفي ضمنها ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وغيبته وظهوره.

وبعد، فهذه أربع طوائف من الروايات لا يتطرق إليها الشك من حيث السند والدلالة. وإذا ضممنا بعضها إلى بعض لا يبقى تطبيق حقيقي ودقيق لهذه الأحاديث غير ما تعرفه الشيعة الإمامية (وأقصد بهم الاثني عشرية) من القول بإمامة أهل البيت عليهم السلام في اثني عشر حلقة متصلة، وولادة الإمام الثاني عشر منهم وغيبته، وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام.

وإذا ألغينا عقيدة الشيعة الإمامية من الحساب لم يبق معنىً ولا تطبيق لهذه الأحاديث البتّة. أمّا المذاهب التي لا تتبنى مسألة (الغيبة والانتظار) فلا يمكن تطبيق هذه الأحاديث على رأيها لإنقطاع حلقات الإمامة عنها في أدوار كثيرة ومراحل طويلة من التاريخ، حتى لو أخذنا بتمحُّل السيوطي في ترتيب الاثني عشر إماماً. وعليه تتخلّف معهم الطائفة الأُولى والثانية والثالثة من الأحاديث.

وأمّا المذاهب التي تتبنى مسألة (الغيبة والإنتظار) في الإمام، كالإسماعيلية، فهي أيضاً غير قادرة على إعطاء تفسير صحيح لهذه

---

1 ـ أضواء على السنّة المحمدية: ٢١٢.

الطوائف الأربع من الأحاديث لتخلف الطائفة الرابعة عنها (وهي الروايات التي تصرّح بأن عدد خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعده إثنا عشر إماماً أو أميراً).

فينحصر الأمر في تطبيق هذه الروايات في تاريخ الإسلام على ما تقول به الشيعة الإمامية، وليس له من تطبيق آخر، ولا نعرف تطبيقاً آخر لهذه الطوائف الأربع من الروايات غير ما يقول به الإمامية من الإيمان بولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وغيبته، وهذا هو معنى (المطابقة والانحصار).

وعندئذ يتم الاستدلال بهذه الطوائف الأربع من الروايات بشكل كامل، لانحصار الأمر في تطبيق الروايات على ما تقول به الإمامية، وعدم وجود أي تطبيق آخر معروف في تاريخ الإسلام لها.

ونقرّب ذلك بمثال من القضاء:

لو أنّ أحداً عثر على مال في دار لا يدخلها غير نفر معدود، ولا يدخلها غيرهم، فادعاه أحدهم، لا يعرف الناس له تناقضاً أو كذباً أو خيانة في القول والعمل، ولم يدّعه غيره ممن يتردد على هذه الدار من أولئك النفر، فإن القاضي يحكم بالضرورة بعائدية المال إلى المدّعي مع عدم وجود إدّعاء معارض، وليس يحتاج إلى بيّنة أو يمين أو وسيلة أخرى من وسائل الإثبات القضائي بالضرورة.

وواقع الأئمة الإثني عشر من أهل البيت عليهم السلام في التاريخ الإسلامي بالقياس إلى الأخبار الصحيحة التي أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يشبه إلى حدّ ما هذا المثال القضائي.

ولذلك قلنا إنّ انطباق هذه الروايات على الأئمة الإثني عشر من أهل البيت عليهم السلام ومنهم الإمام الثاني عشر الغائب المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، إنطباق قطعي وضروري، ولا يحتاج إلى جهد علمي كبير بقدر ما يحتاج إلى رؤية صافية غير مثقلة بالخلفيات والرواسب الفكرية والعصبيات، أعاذنا الله منها.

خلاصة الكلام:

ونلخّص الكلام في هذا الباب ونقول:

إنّ أمامنا افتراضين اثنين:

الافتراض الأوّل: صحة عقيدة الشيعة الإمامية من الأئمة الإثني عشر من أهل البيت عليهم السلام، بمن فيهم الإمام الثاني عشر عجل الله تعالى فرجه الشريف، وولادته وغيبته وظهوره.

و**الافتراض الثاني**: عدم صحة هذه العقيدة.

ومن الطبيعي أن نخضع هذين الافتراضين للدراسة والتحقيق في ضوء الطوائف الأربع المتقدمة من الحديث، التي لا يمكن إنكارها ولا تكذيبها.

عندئذ نجد أن الافتراض الأول يقدّم بسهولة تفسيراً واقعياً تاريخياً للطوائف الأربع المتقدمة من الأحاديث لانطباقها الكامل عليه.

بينما الافتراض الثاني يؤدي يؤدي إلى إنكار الأحاديث الأربعة أو تكذيبها، والأول منهما يعارض النهج العلمي المعروف للفريقين في توثيق الحديث، والثاني منهما تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته الذين

أذهب الله عنهم الرجس، وجعلهم رسول الله صلى الله عليه وآله العدل الآخر للكتاب.

اللّهم وصلّ على وليّ أمرك القائم المؤمّل والعدل المنتظر وحفّه بملائكتك المقرّبين وأيده بروح القدس يا ربّ العالمين. اللّهم اجعله الداعيّ إلى كتابك والقائم بدينك. استخلفه في الأرض كما استخلفت الذين من قبله مكّن له دينه الذي ارتضيته له أبدله من بعد خوفه أمناً يعبدك لا يشرك بك شيئاً. اللّهم أعزّه واعزز به وانصره وانتصر به وانصره نصراً عزيزاً وافتح له فتحاً يسيراً.

والحمد لله رب العالمين.

مصادر الكتاب

١ ـ **أضواء على السنّة المحمّدية**، الشيخ محمود أبو رية المصري المتوفّى (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١) م.

٢ ـ **بحار الأنوار**، العلامة محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي المتوفّى (١١١١ هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت ـ لبنان.

٣ ـ **تلخيص المستدرك**، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفّى (٧٤٨ هـ)

٤ ـ **رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي المتوفّى (٤٦٠ هـ).

٥ ـ **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني المتوفّى (٢٧٥ هـ)، طبع مصطفى باب الحلبي ـ القاهرة.

٦ ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**، محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفّى (٢٩٧ هـ)، طبع مصطفى باب الحلبي سنة (١٣٧١ هـ) ـ مصر.

٧ ـ **صحيح البخاري**، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري المتوفّى (٢٥٦ هـ).

٨ ـ **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفّى (٢٦١ هـ).

٩ ـ الصواعق المحرقة، أحمد بن حجر الهيتمي المكّي المتوفّى (٩٧٤هـ) ، دار الطباعة المحمّدية ـ مصر.

١٠ ـ الكافي، أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفّى (٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ).

١١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،نور الدين عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري الشافعي ، المتوفّى (٨٠٧ هـ).

١٢ ـ المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ، المتوفّى (٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ).

١٣ ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله محمّد بن عبدالله بن محمّد الحاكم النيسابوري ، المتوفّى (٤٠٥ هـ).

١٤ ـ مسند الإمام أحمد، أبو عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني، المتوفّى (٢٤١ هـ).

١٥ ـ مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الاسفرائني، المتوفّى (٣١٦ هـ).

١٦ ـ مسند الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الجارود الطيالسي، المتوفذى (٢٠٤ هـ).

١٧ ـ نهج البلاغة (خطب ورسائل وكلمات الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام)، جمعه ورتّبه الشريف الرضي أبو الحسن محمّد بن الحسين بن موسى الموسوي المتوفّى (٤٠٦ هـ)، تحقيق الشيخ محمّد عبده المصري المتوفّى (١٣٥٣ هـ).

الفهرس

كلمة المجمع ٧
القضية الأُولى ١١
القضية الثانية ١٢
القضية الثالثة ١٢
١ ـ حديث الثقلين ١٥
٢ ـ حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه ١٨
٣ ـ حديث أن الأرض لا تخلو من حجة ٢٤
٤ ـ حديث الأئمة الإثني عشر ٢٧
خلاصة الكلام ٣٣
مصادر الكتاب ٣٥
الفهرس ٣٧